لافروف: عقوبات واشنطن ليست قانونية وغير شرعية

أميركا: كل الخيارات متاحة في أزمة فنزويلا

اتهمت موسكو واشنطن، أمس الثلاثاء، بانتهاك القانون الدولي في مسألة فنزويلا، واعتبرت الخارجية الروسية العقوبات الأميركية ضد فنزويلا غير شرعية وغير قانونية، وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن روسيا ستتخذ كل الخطوات الضرورية لدعم نيكولاس مادورو.

ونقلت وكالات أنباء روسية عن وزير الخارجية سيرجي لافروف قوله إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على شركة النفط الفنزويلية الحكومية غير قانونية وإن روسيا ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لدعم إدارة الرئيس نيكولاس مادورو.

ونقلت الوكالات عنه قوله أيضا إن العقوبات تصل إلى حد محاولة مصادرة الولايات المتحدة لأصول فنزويلا.

وحضت الولايات المتحدة الجيش الفنزويلي، على القبول بانتقال "سلمي" للسلطة من الرئيس نيكولاس مادورو إلى زعيم المعارضة، خوان غوايدو، الذي تعترف به الولايات المتحدة وعدد من الدول الإقليمية رئيساً بالوكالة لهذا البلد المضطرب.

وقال مستشار الأمن القومي، جون بولتون، للصحافيين في البيت الأبيض: "ندعو أيضاً الجيش الفنزويلي وقوات الأمن لقبول انتقال سلمي وديمقراطي ودستوري للسلطة"، مؤكداً أن "الرئيس (دونالد) ترمب كان واضحاً في هذا الأمر بأن كل الخيارات متاحة على الطاولة"، رداً على سؤال حول إمكانية استخدام القوة العسكرية في الملف المحتدم.

في سياق متصل، فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية على شركة النفط الوطنية الفنزويلية.

من جانبه، أعلن غوايدو عن سيطرته على جميع أصول بلاده في الخارج.

وكانت إدارة ترمب قد ذكرت، أنها قبلت ممثلاً من غوايدو ليصبح قائماً بأعمال السفارة الفنزويلية في الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في بيان، إن واشنطن قبلت، ترشيح غوايدو لكارلوس ألفريدو فيشيو، عضو المعارضة الفنزويلية، لتولي هذه المهمة، وأن يكون له السلطة على الشؤون الدبلوماسية باسم فنزويلا في الولايات المتحدة.

وذكرت تقارير إخبارية أن فيشيو غادر فنزويلا عام 2014 بعد أن سجنت الحكومة زعيم المعارضة ليوبولدو لوبيز.

ويواجه مادورو تحدياً غير مسبوق لسلطته بعد أن أعلن غوايدو نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، مشيراً إلى تزوير الانتخابات.

كما انشق الملحق العسكري الفنزويلي في واشنطن، الكولونيل خوسيه لويس سيلفا، عن حكومة مادورو.

وتتأهب فنزويلا لتعمق أزمة اقتصادية قاسية، بعد فرض الولايات المتحدة أمس عقوبات على العقوبات بأن تنتظر ناقلاتهم لتحميل الخام المتجه إلى الولايات المتحدة، دفع ثمن الشحنات مقدماً، تكبح بقوة صادرات البلاد الحيوية من النفط، فيما ردت الحكومة الاشتراكية برفض تحميل شحنات خام دون سداد ثمنها.

وتأمل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في أن تضغط العقوبات على الرئيس نيكولاس مادورو، ليتنحى ويسمح لزعيم المعارضة خوان غوايدو، الذي أعلن نفسه رئيساً للبلاد، بالدعوة إلى انتخابات.

وتحظر العقوبات على شركة النفط المملوكة للدولة بتروليوس دي فنزويلا "بي.دي.في.إس.إيه"، تحصيل إيرادات مبيعات النفط إلى شركات التكرير الأمريكية.

وفي خطاب وطني اتسم بالتحدي مساء أمس الاثنين، قال مادورو إنه سيتخذ إجراءً قانونياً للتصدي للعقوبات والدفاع عن سيتغو بتروليوم كورب شركة التكرير الأمريكية التابعة "لبي.دي.في.اس.ايه"، والتي يتهم الولايات المتحدة بالسعي للاستيلاء عليها.

وتعهد بالرد لكنه لم يعلن إجراءات محددة.

وقال مادورو: "سنرد بالمثل رداً قاطعاً ضرورياً للدفاع عن مصالح فنزويلا في الوقت المناسب".

وردت "بي.دي.في.إس.إيه"، وخسارة الإيرادات من الولايات المتحدة، أكبر مشتر للنفط الفنزويلي، ستقوض بالتأكيد قدرة الحكومة على استيراد السلع الأساسية مثل الأغذية، والأدوية، ما يؤدي إلى تفاقم أزمة إنسانية دفعت أكثر من 3 ملايين شخص إلى مغادرة البلد الذي يعاني تضخماً جامحاً في السنوات الأخيرة.

وقال مدير شركة إيكوانالاتيكا للاستشارات أندروبال أوليفيروس، في كراكاس: "إذا لم تجد مكاناً لذلك الخام سريعاً، فإن مجال المناورة سيتقلص وستتأثر الواردات".

استمرار اعمال العنف في فنزويلا

◆ العقوبات الأميركية تهدد اقتصاد كاراكس مع تطلع مادورو للخطوة التالية

واشنطن: الانسحاب من معاهدة حيوية مع روسيا في فبراير

ذكرت وكالة أنباء بلومبيرغ استناداً إلى مصدر في البيت الأبيض، أن واشنطن تخطط لإعلان تعليق عملها بمعاهدة الصواريخ النووية المتوسطة وقصيرة المدى مع روسيا، رسمياً في 2 فبراير المقبل.

ونقل موقع قناة "روسيا اليوم"، أمس الثلاثاء، أن المصدر لم يحدد إذا كان ذلك يعني انسحاب الولايات المتحدة نهائياً من المعاهدة.

ويشير نص الوكالة إلى أن إدارة ترامب تميل بشكل متزايد إلى هذا الخيار، في حين يتهيأ حلف شمال الأطلسي منذ أشهر، لوقف العمل بهذه المعاهدة.

ويُذكر أن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف صرح في ديسمبر الماضي بأنه لا يمكن تعليق المشاركة في معاهدة الحد من الأسلحة النووية كما تعتزم الولايات المتحدة أن تفعل، لأن إجراءات تدمير تلك الصواريخ والتحقق منها اكتملت منذ 2000.

مرشح الرئيس الأميركي للعدل: لم يناقش معي تحقيقات مولر

بيلوسي: ترامب وافق على إلقاء «خطاب الاتحاد» في 5 فبراير

أعلنت رئيسة مجلس النواب الأميركي، الديمقراطية نانسي بيلوسي، أن الرئيس دونالد ترمب وافق على إلقاء خطابه عن حال الاتحاد في 5 فبراير، بعد إنهاء "الإغلاق" الحكومي.

وجاء في كتاب وجهته بيلوسي إلى ترمب: "أدعوكم لإلقاء خطابكم عن حال الاتحاد قبل الدورة المشتركة للكونغرس في 5 فبراير في قاعة مجلس النواب"، مؤكدة أن ترمب وافق على الموعد الجديد بعد أن اضطر لإرجاء خطابه الذي كان مقرراً في 30 يناير بسبب نقص العناصر الأمنية الناجم عن "الإغلاق".

وأبلغ مرشح الرئيس الأميركي، وليام بار، لمنصب وزير العدل المشرعين الأميركيين في تعليقات له، بأنه لن يتخذ أي خطوات لإقالة المحقق الخاص، روبرت مولر، على نحو غير ملائم، موضحاً أن دونالد ترمب لم يبحث معه قط فحوى التحقيق الذي يجريه مولر بشأن روسيا.

وفي رده على أسئلة أعضاء اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ، قال بار إنه بحث مع المسؤولين بوزارة العدل مسألة إعفاء نفسه من الإشراف على تحقيق مولر في دور روسيا بانتخابات 2016. ومن المقرر أن تصوت اللجنة على التصديق على تعيين بار وإحالة الأمر إلى مجلس الشيوخ بأكمله لإقراره.

كما كتب بار رداً على تساؤل للسناتور الديمقراطي، باترك ليهي: "لم يطلب الرئيس مني معرفة وجهة نظري بشأن أي جانب من جوانب التحقيق ولم يسألني عما سأفعله بشأن التحقيق".

ووصف الرئيس الجمهوري تحقيق مولر بأنه "حملة اضطهاد" رغم أن بار قال هذا الشهر، خلال جلسة النظر في تعيينه، إنه سيتيح للمحقق الخاص استكمال تحقيقه وتعهد بأن يعمل كل ما في وسعه للكشف عن أكبر قدر من تفاصيل نتائج التحقيق.

حزب سو كي في ميانمار يقترح لجنة لتعديل الدستور الذي كتبه الجيش

اقترح الحزب الحاكم في ميانمار أمس الثلاثاء خطوات نحو تعديل الدستور، وذلك في أكبر تحد يشكله الحزب منذ ثلاث سنوات لهيمنة الجيش على السياسة والمنصوص عليها في الدستور.

وقد يزيد هذا الاقتراح من حدة التوتر بين الجيش وحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بزعامة أونج سان سو كي، في ظل اختلاف الجانبين على الدستور منذ الفوز التاريخي الساحق الذي حققه الحزب في انتخابات 2015.

ويأتي الاقتراح المفاجئ لتعديل الدستور في وقت يواجه فيه القادة المدنيون والعسكريون ضغوطا دولية متزايدة بسبب حملة قمع شنها الجيش على مسلمي الروهينجا عام 2017 والتي تسببت في فرار 730 ألف شخص إلى بنجلادش المجاورة.

وقال تي خون ميات رئيس البرلمان في كلمة إن أونج كي نيونت عضو البرلمان عن حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قدم "اقتراحا طارئا" لتشكيل لجنة برلمانية لتعديل الدستور.

ورفض رئيس البرلمان اعتراض النائب العسكري البريجادير جنرال مونج مونج على أن الاقتراح مخالف للقواعد الإجرائية.

وسيصوت البرلمان في وقت لاحق على ما إذا كانت مناقشة الاقتراح ستمضي قدما، وهو اجراء يتطلب أغلبية بسيطة.

ويتمتع حزب سو كي بأغلبية كبيرة في مجلسي البرلمان.

لكن دستور 2008، الذي صيغ خلال الحكم العسكري، يضمن للجيش ربع مقاعد البرلمان، ويحتاج تعديله إلى أصوات تزيد على 75 في المئة، وهو ما يمنح الجيش سلطة نقض القرارات.

ويمنع الدستور أيضا سو كي من أن تصبح رئيسة للبلاد لأنه يحظر ترشح أي شخص للمنصب يكون متزوجا من أجنبي أو لديه أبناء أجانب. ولسو كي ولدان من زوجها الأكاديمي البريطاني الراحل. وعلى مدى ثلاث سنوات تقريبا، تحكم سو كي البلاد من خلال منصب جديد "يفوق منصب الرئيس" وهو مستشار الدولة.

ويمنح الدستور أيضا الجيش السيطرة على الوزارات الأمنية الرئيسية، بما في ذلك الدفاع والشؤون الداخلية.

أونج سان سو كي

اليابان: خطابات تهديد جديدة بمادة يشتبه أنها سامة

قالت وسائل إعلام محلية في اليابان أمس الثلاثاء، إن رسائل تهديد تحتوي على مسحوق يشتبه أنه مادة سيانيد البوتاسيوم شديدة السُمية، أُرسلت إلى أكثر من 10 مؤسسات يابانية، ومن بينها صحف، وشركات أدوية على مدار الأيام الماضية. وأسماء المرسلين المدونة على الأظرف لزعماء لطائفة أوم شينريكيو الدينية أعدمتهم السلطات، ولهذه الطائفة معتقداتها الخاصة بيوم الحساب. وأعدمت اليابان في العام الماضي الزعيم السابق للطائفة و12 عضواً في الجماعة المسؤولة عن هجوم بغاز السارين على قطارات أنفاق طوكيو في 1995، أسفر عن مقتل 13 شخصاً وحطم أسطورة الأمن العام في البلاد.

وقالت صحيفة "أساهي" إنها تلقت خطاباً في مقرها في طوكيو يوم الجمعة الماضي، تضمن تهديداً بتوزيع أدوية مخلوطة بمادة سيانيد البوتاسيوم، إذا لم تدفع 35 مليون وون كوري جنوبي (31 ألف دولار) بعملة بيتكوين الرقمية. وذكرت وسائل إعلام محلية من بينها هيئة الإذاعة الوطنية، أن رسائل مماثلة أُرسلت الأسبوع الماضي إلى مكاتب صحيفة ماينيتشي في طوكيو، وشركات أدوية في طوكيو، وأوساكا، وشركة للأغذية في سابورو بشمال البلاد.

مهاتير محمد: إسرائيل «دولة الإبادة الجماعية»

وصف رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، إسرائيل بـ"دولة الإبادة الجماعية" بعد أيام من سحب اللجنة البارالمبية الدولية استضافة بطولة السباحة البارالمبية العالمية من ماليزيا، بسبب رفضها دخول مشاركين إسرائيليين إلى أراضيها.

ونشر مهاتير المعروف بتعليقاته المعارضة لتل أبيب، على مدونته الخاصة عدة أمثلة على ما يراها "من وجهة نظره" معاملة "غير عادلة" من إسرائيل للشعب الفلسطيني.

وكتب "الكل يستطيع أن يرى الظلم والاضطهاد للفلسطينيين من قبل الإسرائيليين ... إسرائيل دولة إجرامية، وتستحق الإدانة".

وأضاف "نحتفظ بحقنا في منع الإسرائيليين من دخول بلادنا، وعندما يُدينا العالم لهذا السبب، لدينا الحق في أن نقول له إنك تُنافق "مشدداً على أن ماليزيا "لا معادية لليهود، ولا معادية للسامية".

ويُذكر أن اللجنة البارالمبية الدولية، أعلنت في مطلع الأسبوع الحالي أن ماليزيا لن تستضيف البطولة العالمية بسبب فشلها في ضمان مشاركة الرياضيين الإسرائيليين.

مقدونيا في طريق الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبي

أصبح الطريق مفتوحا أمام مقدونيا للانضمام الى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، بعد مصادقة برلمانها وبرلمان اليونان على اتفاقية تغيير اسمها إلى "جمهورية مقدونيا الشمالية"، وفي 11 يناير الجاري، وافق البرلمان المقدوني على تعديلات دستورية تقضي بتغيير اسم البلاد، بموجب الاتفاقية، وفي 25 من الشهر ذاته صادق برلمان اليونان على الاتفاقية. ومن المنتظر أن تبدأ مقدونيا خلال العام الجاري مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جارتها يعني المطالبة بالسيادة على أراض يونانية. وفي يونيو الماضي، وقعت سكوبيه مع أثينا اتفاقا لتغيير اسم مقدونيا إلى "جمهورية مقدونيا الشمالية"، وفي 11 يناير الجاري، وافق البرلمان المقدوني على تعديلات دستورية تقضي بتغيير اسم البلاد، بموجب الاتفاقية، وفي 25 من الشهر ذاته صادق برلمان اليونان على الاتفاقية. ومن المنتظر أن تبدأ مقدونيا خلال العام الجاري مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بسبب مواجهة مع أوكرانيا ببحر آزوف

الدنمارك تطالب بعقوبات أوروبية على روسيا

دعا وزير الخارجية الدنمركي أندرس ساموليسن أمس الثلاثاء الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على روسيا بسبب مواجهة مع أوكرانيا في بحر آزوف.

وقالت وزارة الخارجية في بيان إن ساموليسن سيلتقي بنظيره الأوكراني بافلو كليمكين وسيزور مدينة ماريوبول القريبة من بحر آزوف.

وأضافت في بيان "أعتقد أن على الاتحاد الأوروبي الرد على سلوك روسيا العدواني".

وأبلغت مصادر رويترز أن الاتحاد الأوروبي سيوجه مذكرة دبلوماسية رسمية لموسكو هذا الأسبوع احتجاجا على استمرار اعتقال روسيا 24 بحارا أوكرانيا احتجزتهم خلال تلك الواقعة في نوفمبر.

ويلتقي وزراء الخارجية الأوروبيون يوم الخميس المقبل لبحث أوكرانيا وقضايا أخرى.

إيران تستفز الغرب: سنعمل بتكنولوجيا الأقمار الصناعية

ذكر وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي أمس الثلاثاء، أن قدرات بلاده الصاروخية غير قابلة للتفاوض، رافضاً دعوة دول أوروبية والولايات المتحدة إلى ضرورة كبح تكنولوجيا الصواريخ لدى طهران. ونقلت وكالة تسنيم للأنباء عن حاتمي قوله "قلنا مرارا إن قدراتنا الصاروخية غير قابلة للتفاوض".

وقال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني إن إيران ليس لديها نية لزيادة مدى الصواريخ وستواصل العمل على تكنولوجيا الأقمار الصناعية على الرغم من الضغوط الغربية.

ونقلت هيئة الإذاعة والتلفزيون عن شمخاني، وهو مساعد مقرب من آية الله علي خامنئي، قوله "ليس لدى إيران قيود علمية أو تشغيلية لزيادة مدى الصواريخ العسكرية، ولكن اعتمادا على عقيدتها الدفاعية فهي تعمل باستمرار على تحسين دقة الصواريخ وليس لديها أي نية لزيادة مداها".

خلافات تعرقل إطلاق الآلية الأوروبية لتجاوز عقوبات إيران

قال دبلوماسيون، إن الآلية التي يأمل الاتحاد الأوروبي أنها ستنقذ الاتفاق النووي الإيراني بتجاوزها العقوبات الأميركية أصبحت جاهزة، لكنها متوقفة بسبب خلافات بين الدول الأوروبية.

وأقامت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهي دول موقعة على اتفاق 2015، "الشركة ذات الغرض الخاص" لتحقيق هذا الغرض.

وسيكون مقر الكيان في فرنسا مع إدارة ألمانية وتمويل من الدول الثلاث.

من جهته، قال وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، باجتماع في بروكسل نظمته الحكومة البلجيكية، إنه "سيتم تسجيله. يمكنني القول إننا بلغنا مرحلة تسبق تنفيذ خطتنا".

في حين أن الكيان هو نتيجة عمل شاركت فيه الحكومات الثلاث المعنية، فإن الاتحاد الأوروبي يريد إطلاقه مع بيان رسمي حول إيران تصادق عليه جميع الدول الأعضاء الـ28 ويتضمن مجموعة كاملة من المخاوف الأوروبية حيال إيران.

وأشاد الاتحاد الأوروبي بإيران نظراً لالتزامها ببنود الاتفاق النووي، إلا أنه لديه مخاوف متزايدة بشأن برنامج طهران للصواريخ البالستية، فضلاً عن سجلها في مجال حقوق الإنسان، وتدخلها في نزاعات الشرق الأوسط، ومحاولاتها الأخيرة شن هجمات ضد جماعات المعارضة في أوروبا.

وقالت مصادر دبلوماسية إن إيطاليا وإسبانيا تعرقلان حتى الآن إصدار البيان، ما يعني أنه قد يتعين الانتظار حتى الاجتماع الرسمي المقبل لوزراء الاتحاد الأوروبي في 12 فبراير.

كما ليس واضحاً ما إذا كانت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ستنتظر توافق الآراء على البيان أو المضي قدماً وإطلاق الآلية من دونهما.